الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: القطاع الصناعي نموذجاً
البند 7 من جدول الأعمال

طارق العلمي
مدير شعبة النزاعات والقضايا الطارئة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

18 كانون الأول/ديسمبر 2018

الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال

- أولاً، الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة
- ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال
- ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني
- رابعاً، الخلاصات وعمل الاسكوا

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

أولاً، الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

السياق العام

في سياق تفتيت وإخضاع الشعب الفلسطيني:

الاستراتيجية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ عام 1967

الاستيلاء على الأرض

- الضم الرسمي
- المصادرة والاستيلاء
- الاستيطان

التهجير

- إلغاء تصاريح الإقامة
- هدم المنازل
- عمليات الاخلاء والترحيل القسري

القمع

- استخدام القوة المفرطة في ظل الحصانة
- الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة
- العقاب الجماعي

أولاً، الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

الاستخدام المفرط للقوة

استخدام مفرط للقوة مخالف للقانون الدولي

خلال 2018 (حتى نهاية تشرين الثاني):

- 282 قتيلاً (54 طفلاً)
- 28،366 جريحاً (6،138 طفلاً)

2081 طفلاً فلسطينياً قتلوا منذ عام 2000

اضطرابات نفسية نتيجة التعرض للعنف

أولاً، الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

هدم المنازل والمنشآت

خلال 2018 (حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر):

- **هدم 452 منشأة (بينها 149 منزلاً)**
  - 173 في القدس الشرقية
  - 269 في مناطق "ج"
  - 10 في مناطق "أ" و"ب"
- **تشريد 437 شخصاً (207 طفلاً)**

هدم 50,000 منزل ومنشأة منذ العام 1967
وتشريد مئات الآلاف

أولاً، الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين

- 636,452 مستوطن (2016)
- 257 مستوطنة (2016)
- 538 كم2 (2016) من الضفة الغربية
- تفتيت وعزل المناطق الفلسطينية

عدد المستوطنين في الضفة الغربية، 1986-2016

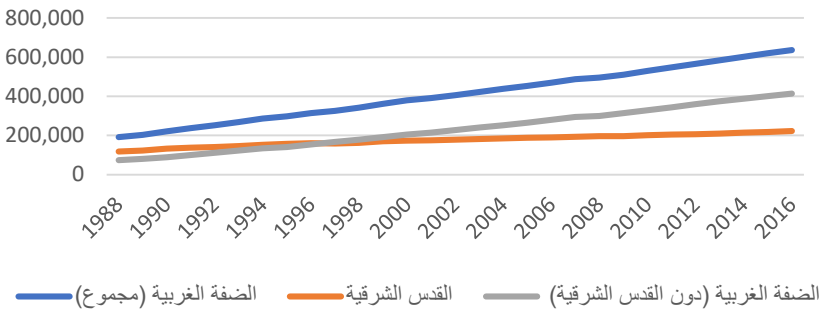

خلال عام 2018

- 230 هجمة من المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم
- اقتلاع أو حرق أكثر من 7000 شجرة
- 2000 شجرة مثمرة خلال شهرين فقط (1 أيار/مايو – 7 تموز/يوليو 2018)
- دون محاسبة وبحماية الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

تدمير واقتلاع أكثر من مليون شجرة زيتون منذ 1967

أولاً، الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة

القيود على الحركة في الضفة الغربية

نظام إداري/عسكري للحركة ينطبق على الفلسطينيين فقط:

- 700 عائق أمام حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية (تموز/يوليو 2018)
- 60 كم من الطرقات مخصصة للإسرائيليين فقط
- 17.5% من أراضي الضفة مصنفة مناطق عسكرية مغلقة (أمام الفلسطينيين خصوصاً)
- الجدار وعزل 10% من أرض الضفة
- صعوبة وصول المزارعين إلى أرضهم

أولاً، الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة
حصار غزة

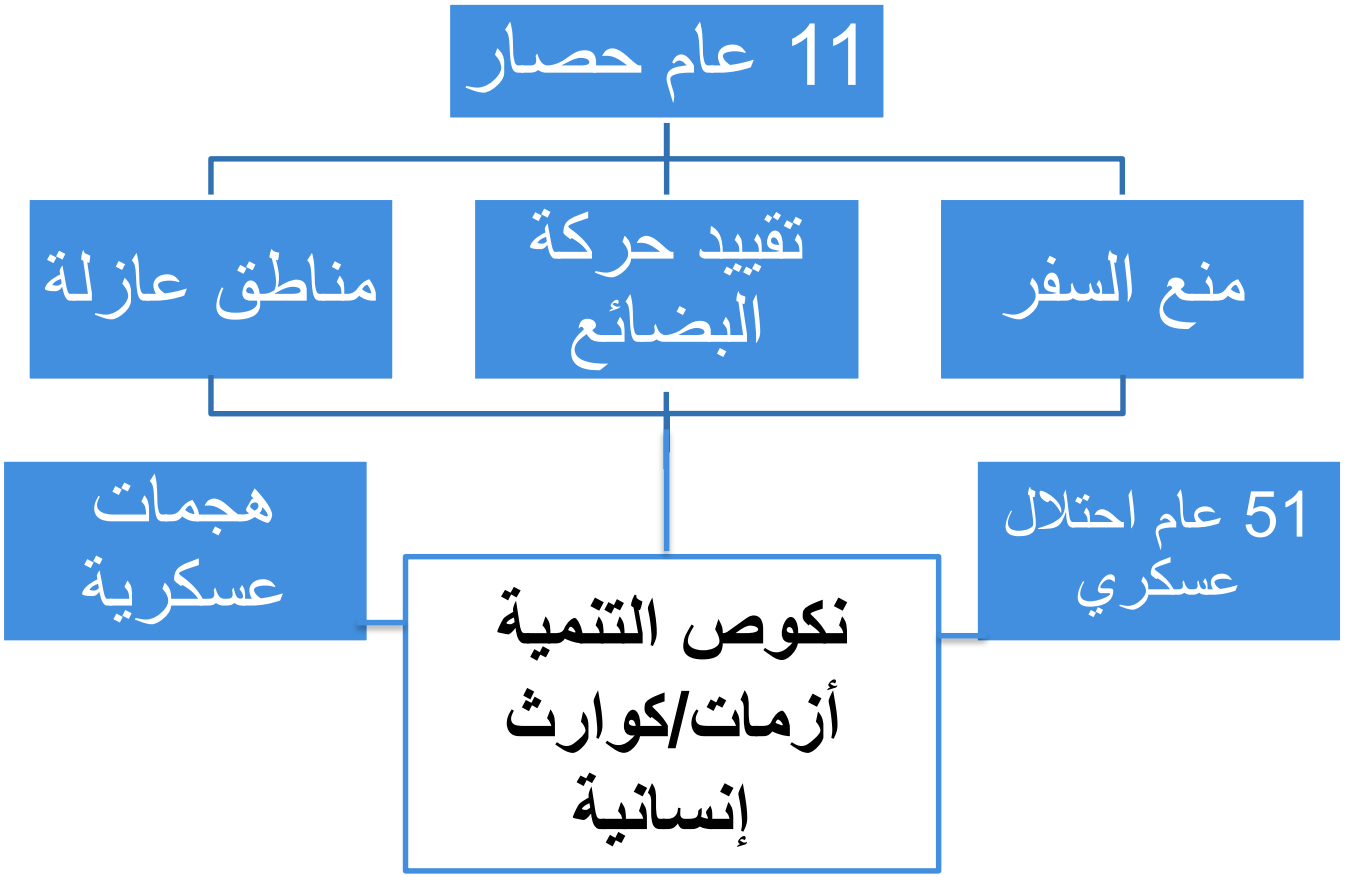

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال
منطلقات سياسة إسرائيل للإلحاق الاقتصادي

تتعامل إسرائيل مع الأرض الفلسطينية المحتلة على الأسس التالية:

- **مصدر إضافي وأقل تكلفة لمدخلات الاقتصاد الإسرائيلي:**
  - العمالة ذات أجور منخفضة
  - الموارد الطبيعية (مياه، معادن...)
  - مناطق سياحية
- **سوق أسير للمنتجات الإسرائيلية**
- **منطقة غير خاضعة للمعايير البيئية والصحية (مقارنة مع الداخل الإسرائيلي)**
- **مصدر إضافي للاستثمارات الخارجية والربح (مشاريع وقروض دولية)**
- **مصدر إضافي للمداخيل المالية المباشر (رسوم على تحويلات خارجية، عمل المنظمات الدولية...)**

ليس من مصلحة إسرائيل قيام اقتصاد فلسطيني مستقل وقوي

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال
تطبيق سياسة الإلحاق الاقتصادي (1967-1994)

- التقشف في الإنفاق التنموي في الأرض الفلسطينية المحتلة
- حصر النشاط الانتاجي الفلسطيني بما يشكل مدخلات للصناعات الإسرائيلية ذات القيمة العالية
- اعتماد قوانين وإجراءات تحد استفادة العمال الفلسطينيين من الحقوق والمزايا التي تؤمنها قوانين العمل الإسرائيلية
- فرض نظام جمركي غير متوازن: الصادرات والواردات الفلسطينية عرضة لإجراءات معقدة للتصديق/إصدار الشهادات تحددها الأوامر العسكرية
- تحديد كمية ونوعية المواد الخام المسموح إدخالها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة عبر أوامر عسكرية إسرائيلية
- فرض موافقة السلطات العسكرية الإسرائيلية على أي مشاريع استثمارية أو أنشطة اقتصادية

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال
تطبيق سياسة الإلحاق الاقتصادي (1994- اليوم)

- منع النشاط الاقتصادي في مناطق "ج" في الضفة الغربية
- السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها ومنع الفلسطينيين من ذلك
- منع استخدام عملة غير العملة الإسرائيلية
- السيطرة على طرق التجارة الخارجية
- التضييق على استيراد المواد تشكل مدخلات أساسية للاقتصاد الفلسطيني
- تحصيل إيرادات رسوم التجارة "نيابة عن الفلسطينيين" والتحكم بها
- منع تطوير البنى التحتية (الضفة الغربية) وتدميرها (غزة)
- تدمير البنى والمنشآت والمرافق الاقتصادية (خاصة في غزة)
- منع الوصول إلى الأراضي الزراعية
- منع الفلسطينيين من الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة (تحت ذرائع أمنية)

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

التفتيت الاقتصادي

فصل جغرافي وإداري للمناطق الفلسطينية عن بعضها:

القدس، سائر الضفة الغربية، غزة

الفصل الاقتصادي:

- القدس: دمج مشوه وجزئي بالاقتصاد الإسرائيلي
  - ضم رسمي وفعلي (مع الجدار)
  - تمييز ضد الفلسطينيين (فقر 75% وبطالة 17.6%) وتهجيرهم
  - حرمان من بنى تحتية والخدمات الأساسية
- سائر الضفة الغربية: منع النمو الاقتصادي
  - القيود المختلفة (الحركة، البناء، النشاط الاقتصادي)
  - مصادرة الأرض (الموارد الطبيعية) والممتلكات والتوسع الاستيطاني
- غزة: تدمير الاقتصاد ونكوص التنمية
  - 11 عاما من الحصار والمناطق العازلة
  - الهجمات العسكرية المتكررة (2008/9، 2012، 2014)

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

واقع الاقتصاد الفلسطيني: مؤشرات الاقتصاد الكلي

النمو:

نمو اقتصادي متقلب – عرضة للتطورات الميدانية والإجراءات الإسرائيلية

- نسبة النمو 2017: 3.1 %
- توقعات 2018 : نسبة نمو 1.7%

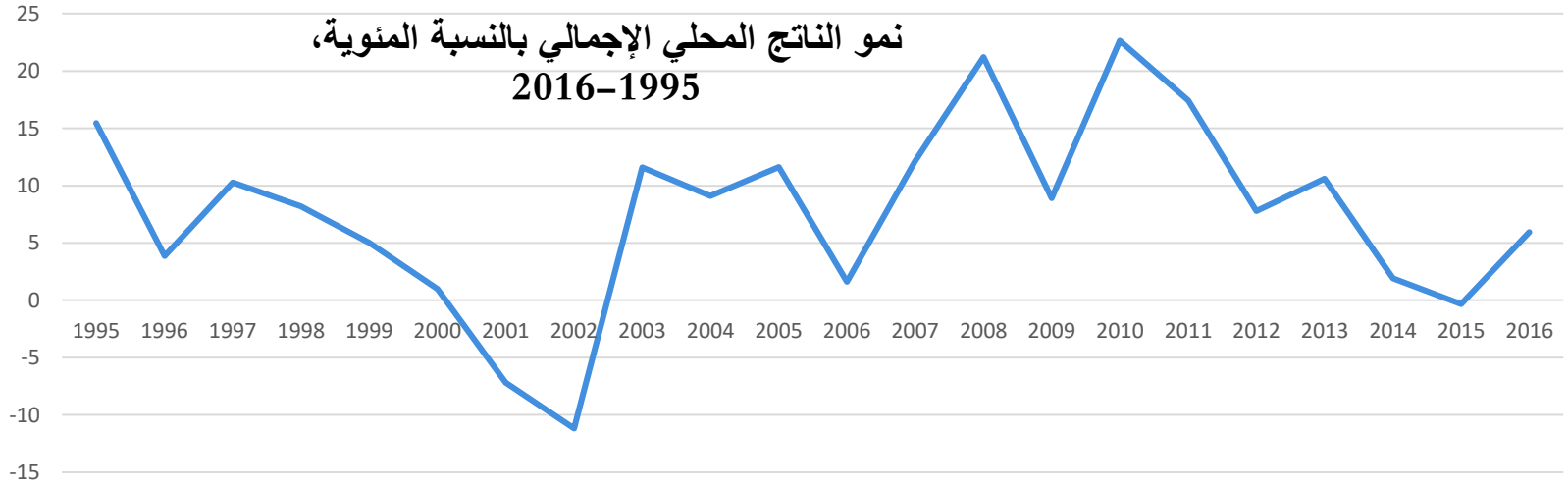

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

واقع الاقتصاد الفلسطيني: مؤشرات الاقتصاد الكلي

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الثابتة – 2004)، 1994-2016

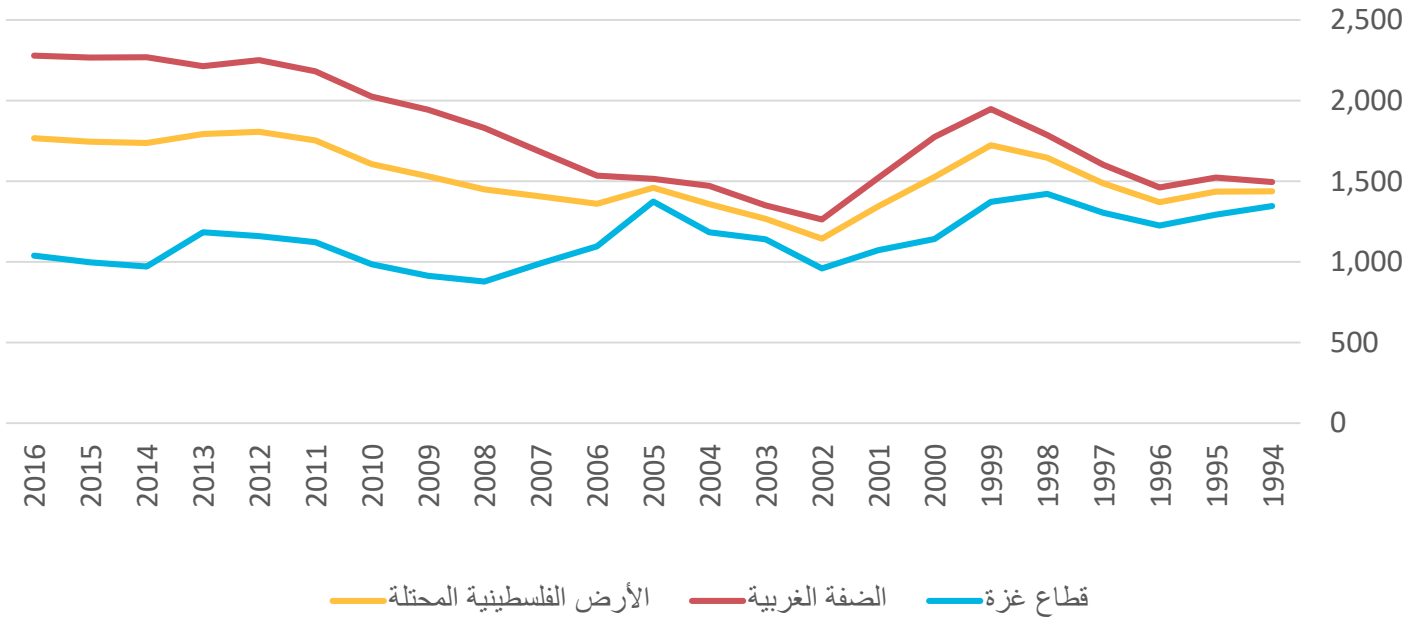

الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

واقع الاقتصاد الفلسطيني: مؤشرات الاقتصاد الكلي

التجارة

إجمالي قيمة الواردات حسب دول المنشأ (بالمليون دولار أميركي)			
	2014	2015	2016
من إسرائيل	3958	3045	3123
من دول الاتحاد الأوروبي	581	612	665
من الدول العربية	274	343	320
من دول القارة الأمريكية	95	115	107
من دول أخرى	775	1110	1149

إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية حسب دول المقصد (بالمليون دولار أميركي)			
	2014	2015	2016
إلى إسرائيل	792	804	771
إلى الدول العربية	113	121	119
إلى دول أخرى	39	33	36

- عجز تجاري (2017): 37% من الناتج المحلي الإجمالي
- التجارة مع إسرائيل: 50% من العجز التجاري

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

واقع الاقتصاد الفلسطيني: مؤشرات الاقتصاد الكلي

العمالة

- **نسبة البطالة 32%**
  - 55% في غزة
  - 17.3% في الضفة الغربية
  - 50% بطالة لدى الشباب (20-24 عام)

- **قطاع الخدمات: أكبر نسبة من إجمالي العمالة**
  - 30% عام 2000
  - 35% عام 2016

- **تضاؤل حصة العمالة في قطاعي الزراعة والصيد**
  - 14% عام 2000
  - 8% عام 2016

- **ركود العمالة في قطاع التعدين والمحاجر والتصنيع**
  - 12% عام 2000
  - 15% عام 2016

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

واقع الاقتصاد الفلسطيني: مؤشرات الاقتصاد الكلي

الإيرادات

- ركود الإيرادات الضريبية: 5-8% من الناتج المحلي (2018)
- إسرائيل تتحكم بالإيرادات الضريبية:
  حولت 77% من الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية (2016)
- حصة المساعدات الرسمية من الإيرادات كبيرة، ولكن عرضة للتوترات السياسية:
  2 مليار دولار منح (2008)
  720 مليون دولار (2016)
- بلغ عجز الموازنة 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي (2017)

ثانياً، الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال
واقع الاقتصاد الفلسطيني: الخلاصة

- عجز هيكلي مزمن في ميزان المدفوعات: اعتماد على المساعدات الخارجية
- ضعف بنيوي في القطاعات الإنتاجية
- نسب بطالة عالية: معدل 25% خلال 15 سنة الماضية
- تفاقم إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل واعتماده عليها
- استمرار السيطرة الإسرائيلية على:
  - الموارد الطبيعية الأساسية (الأرض، المياه، الطاقة)
  - طرق التجارة
- عدم قدرة المؤسسات الفلسطينية على التخطيط والتنفيذ نتيجة الاحتلال
- انهيار الاقتصاد في غزة نتيجة الحصار والهجمات العسكرية المتتالية
- ظهور اقتصادات منفصلة نتيجة التفتيت الإداري والجغرافي

ثالثاً ـ القطاع الصناعي الفلسطيني

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني

واقع القطاع الصناعي

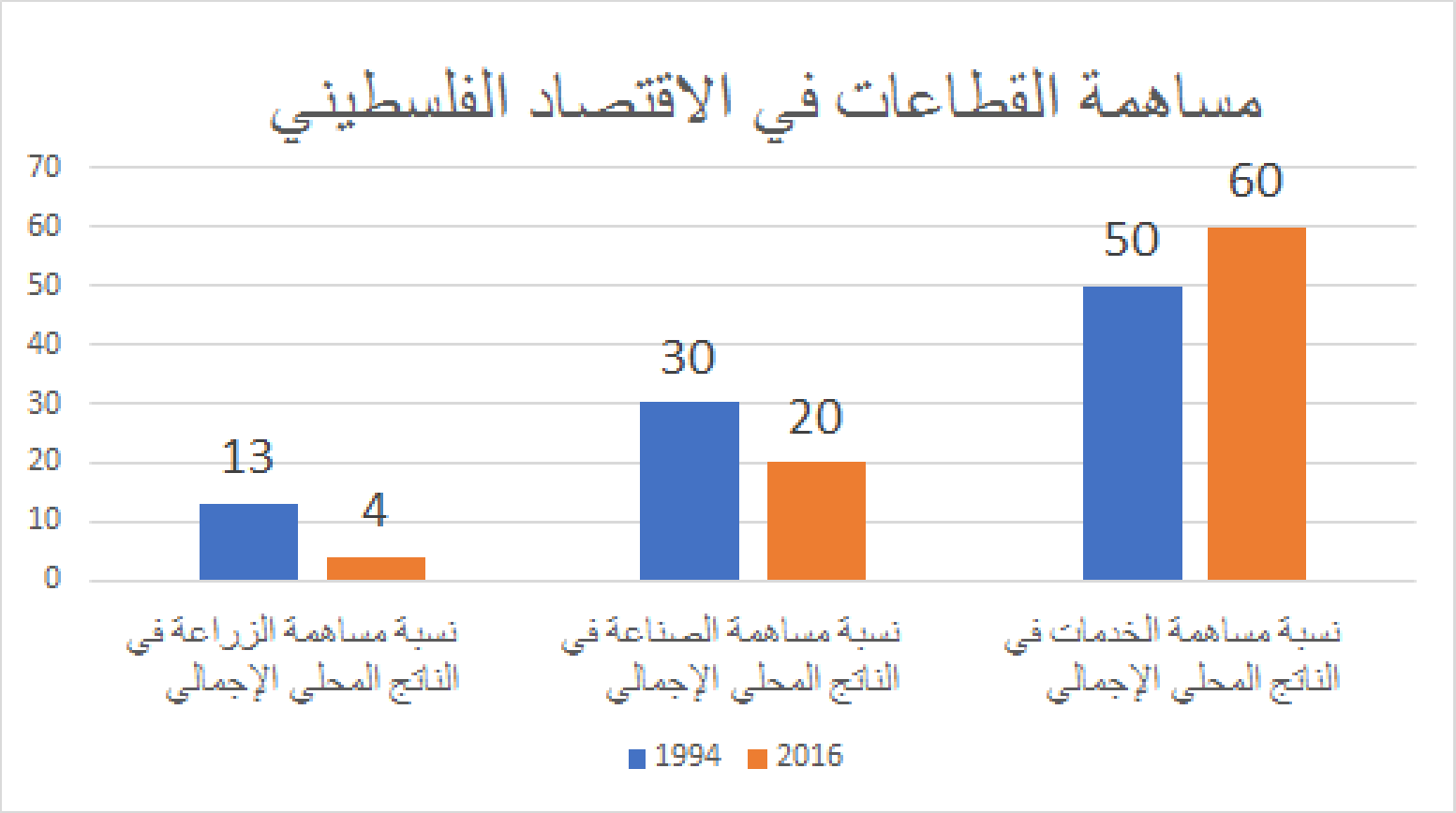

ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني

واقع القطاع الصناعي

جهود فلسطينية ودولية لتنمية القطاع الصناعي في ظروف غير مؤاتية

أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية (2017-2022):

- **بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني**
- **توفير فرص عمل لائق للجميع**
- **توفير بيئة استثمارية ملائمة**
- **تعزيز الصناعة الفلسطينية**

نسبة العمالة في القطاعات الإنتاجية:

- **تصنيع المنتجات الغذائية : 17 %**
- **تصنيع المنتجات المعدنية غير الفلزية: 16%**
- **تصنيع الأثاث : 13%**

عدد الشركات المنخرطة في أنشطة صناعية:

15,000 (عام 1999)

19,000 (عام 2016)

عدد الموظفين في القطاع الصناعي:

73,000 (عام 1999)

100,000 (عام 2016)

انكماش الإنتاج الصناعي بنسبة 3.2% (2018)

القطاع الصناعي الفلسطيني

واقع القطاع الصناعي

قطاع التعدين:

- 15,000 - 20,000 وظيفة
- ناتج بقيمة 250 مليون دولار
- 17%من إجمالي الصادرات في عام 2011

إنتاج زيت الزيتون (2016)

- 20 مليون طن متري
- عدد العاملين: أكثر من 1,300

- أدت القيود المرتبطة بالاحتلال إلى تقلّص الزراعة بنسبة 11% (عام 2017)

ممارسات إسرائيل:

- إعاقة وصول الفلسطينيين إلى الأراضي
- وعدم منحهم التصاريح لتعزيز والتقنيات الزراعية
- والقيود على الحركة تمنع وصول المنتجات إلى الأسواق

ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني
المناطق والمجمعات الصناعية

أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية (2017-2022):
إعادة بناء القطاعات الإنتاجية والمجمعات الصناعية لبناء الاقتصاد الفلسطيني المستقبلي

المناطق الصناعية الرسمية وفقاً للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة:

1. مدينة بيت لحم الصناعية
2. مدينة أريحا الصناعية الزراعية
3. منطقة جنين الصناعية الحرة
4. مدينة غزة الصناعية

المنطقة الصناعية المشتركة:

- يعاني العمال الفلسطينيين من التمييز
- ظروف عمل دون المعايير
- انتشار المصانع الإسرائيلية

ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني
كبح القطاع الصناعي

سياسات إسرائيلية تمنع تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية:

- القيود على حركة الناس والبضائع
- القيود على بناء المرافق والبنى التحتية
- القيود على استيراد المدخلات الأساسية
- القيود على التصدير
- السيطرة على الموارد الطبيعية
- تفتيت الضفة الغربية وعزل القدس عنها

توجه إسرائيل لضم مناطق واسعة
(البحر الميت، المستوطنات...)

ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني
عزل وإفراغ القطاعات الإنتاجية في القدس

عزل القدس عن سائر الأرض الفلسطينية المحتلة

- الضم الرسمي وفرض القانون الإسرائيلي فيها
- العزل الجغرافي (الجدار، المستوطنات، نظام التصاريح)
- العزل الاجتماعي (قيود على الزواج والإقامة)

ربط وتبعية اقتصاديين كاملين بإسرائيل

- سوق عمل مرتبط كلياً بإسرائيل
- تقويض العلاقة التجارية بسائر الضفة الغربية
- غياب الاستثمارات والبنى التحتية الاقتصادية

سياسات اقتصادية ضمن استراتيجية أوسع إسرائيلية بتغيير طابع القدس

ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني
تدمير القطاع الصناعي في غزة

الحصار

- منع دخول مدخلات أساسية للصناعات في غزة (الأخشاب، المعدات، الأسمدة، لوازم البنى التحتية...)
- منع التصدير
- القيود على حركة التجار ورجال الأعمال
- القيود على إعادة البناء والتأهيل
- القيود على دخول التكنولوجيا الحديثة
- التلوث في المياه والتربة (نتيجة عدم دخول معدات لازمة)

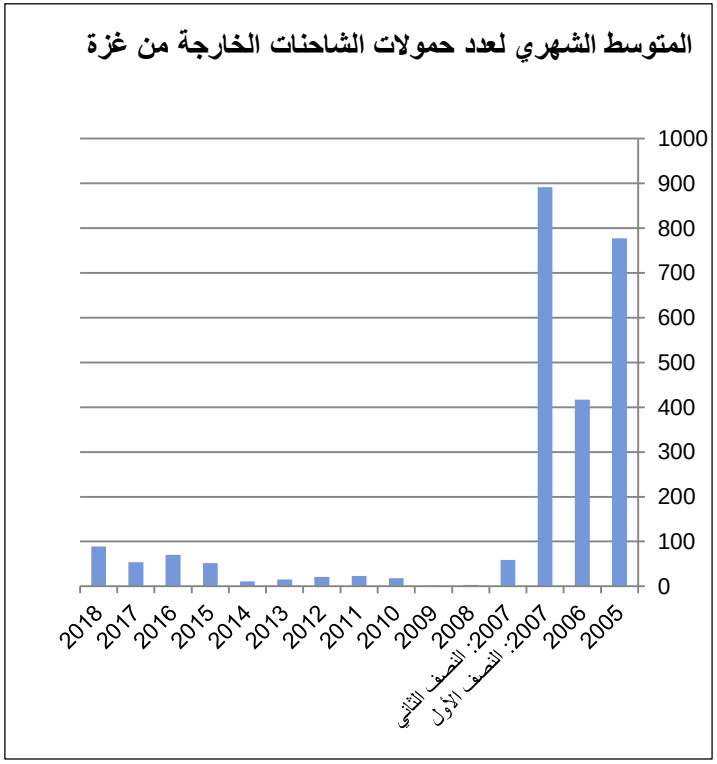

ثالثاً، القطاع الصناعي الفلسطيني
تدمير القطاع الصناعي في غزة

بين عامي 2000-2018:

- **إغلاق 97% من المعامل**
- **أكثر من 50 ألف عامل دون وظيفة**

استهداف مباشر ومنهجي للقطاع الصناعي خلال الهجمات العسكرية:

الهجوم العسكري شتاء 2009/2008:

- استهداف 428 منشأة صناعية
- 34،000 عامل في القطاع الصناعي فقدوا عملهم
- خسائر بقيمة 408 مليون دولار

هجوم صيف 2014:

- استهداف 860 منشأة صناعية
- تدمير أكثر من 20% من مشاريع غزة الصناعية وما يزيد على 4،000 مؤسسة تجارية

استهداف 300 مؤسسة تعنى بالبنى التحتية خلال الهجمات العسكرية وتدمير واسع للبنى التحتية

رابعاً: الخلاصات

سياسات واستراتيجيات إسرائيلية ممنهجة منذ 1967:

- تفتيت الشعب الفلسطيني للسيطرة عليه
- نشوء اقتصادات فلسطينية منفصلة
- تبعية اقتصادية لإسرائيل
- واقع اقتصادي واجتماعي متدهور
- شل قدرة المؤسسات الفلسطينية على القيام بالتنمية

من شبه المستحيل تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاحتلال وممارساته

- غياب السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية
- شلل في التواصل الجغرافي اقتصادياً واجتماعياً داخلياً وخارجياً
- تقييد قدرة المؤسسات الفلسطينية على التخطيط والتنفيذ
- غياب السيطرة على الموارد المالية والاتكال على المساعدات الخارجية

رابعاً، مجالات عمل الاسكوا

تقييم الأثر التراكمي والطويل المدى للاحتلال الإسرائيلي:

- دراسة شاملة للممارسات والسياسات الإسرائيلية على مدى العقود الماضية وترابطها وآليات النقل وأساليب تفاعلها

دعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته في تحديد آليات للحد من الأثر الاقتصادي والاجتماعي للاحتلال:

- تحليل بيانات ونتائج المسوحات الأسرية لتحديد الأنماط والاتجاهات وآليات مواجهة وتخطي الانعكاسات السلبية للاحتلال
- التعمق في دراسة القطاع الصناعي الفلسطيني وإمكاناته والتحديات التي تواجهه

رصد وتحليل الممارسات والسياسات الإسرائيلية وانتهاكات القانون الدولي:

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال
- دراسة التشريعات الإسرائيلية المستجدة وانعكاساتها على الأرض المحتلة

شكراً

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الأمم المتحدة

الاسكوا

ESCWA